لا تتضمن تسريح موظفين

شركات سعودية تعيد هيكلة أنظمتها لترشيد النفقات

أبوغزالة: مصطلح الأزمة لا يعكس حجم المشكلة والكساد العالمي سيستمر ١٠ سنوات

الدمام: سعد العريج

تتجه شركات سعودية كبرى إلى إعادة هيكلة أنظمتها لترشيد النفقات ولرفع مستوى إنتاجية الموظفين بعد الأزمة المالية العالمية. ذلك ما أكده الرئيس المشارك للائتلاف الدولي بهيئة الأمم المتحدة لتقنية المعلومات» مدير مجموعة طلال أبوغزالة الدولية «الدكتور طلال أبوغزالة خلال مؤتمر صحفي في الخبر أمس.

فقد أكد أن مكتبه تلقى طلبات رسمية من شركات سعودية لدراسة إعادة الهيكلة لترشيد الإنفاق منذ مطلع العام الحالي». ورغم أنه رفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل حول تلك الشركات إلا أنه اكتفى بالقول «إن المكتب يدرس أنظمة أكثر من ١٠ شركات كبرى لإعادة هيكلتها من جديد» وأضاف أن «ملفات إعادة الهيكلية لن تتضمن تسريح موظفين أو الاستغناء عن خدماتهم».

وأوضح أبو غزالة أن الشركات السعودية تهدف إلى تخفيض النفقات وتحويل الموظفين غير المنتجين إلى منتجين بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية. وتطرق إلى الوضع المالي والاقتصادي والمحاسبي العالمي وقرارات قمة العشرين في لندن مشيراً إلى أن الاقتصادات الكبرى قد تدخل مرحلة النمو العكسي بالتحول من الانكماش إلى الكساد متوقعاً استمرار تداعيات وتأثيرات الأزمة إلى ١٠ سنوات مقبلة بسبب أن الحلول المتاحة لم تعالج إلى الآن إلا دعم المؤسسات المالية بضخ السيولة.

وقال إن قرارات قمة العشرين في لندن أوصت بمقترحات عدة تخص تطوير وتعديل الأنظمة الاقتصادية وهو يحتاج إلى وقت كبير، مشيراً إلى أن التوصيات بشأن تطوير المعايير المحاسبية الصادرة من قمة العشرين تحتاج إلى وقت طويل لدراستها وإقرارها ثم تنفيذها.

وأضاف أبو غزالة « لقد اجتمع اكبر ٢٠ مكتبا محاسبيا حول العالم لمناقشة نتائج وتوصيات قمة العشرين في لندن لمراجعة المعايير المحاسبية، وقد تبين أن «تعديل المعيار المحاسبي الواحد يحتاج إلى ٣ سنوات من العمل لتطبيقه» لكنه قال «هناك جهود حالية لإصدار أول دليل تدقيق جديد وفق المعايير المحاسبية الدولية».

ولفت إلى أن مصطلح الأزمة الذي يتناوله الاقتصاديون لا ينطبق كوصف للمشكلة على أرض الواقع، وقال «جاء مصطلح أزمة كأقرب لفظ مناسب اختير للتعبير عن خلل هيكلي في الاقتصاد الرأسمالي الحر بإطلاق الحرية التامة للاقتصاد في أمريكا». مشيراً إلى أن الخلل بدا بعد أن توسعت المصارف الأمريكية في الإقراض بما يعادل ١٠٠ ضعف قدرتها الإقراضية فرؤوس أموالها مجتمعة تعادل ١,٣ ترليون دولار فيما تقدر خسائرها بـ٣,١ ترليونات دولار.

وقال إن الاقتصادات العربية وخاصة الاقتصاد السعودي لن يتأثر بنفس القوة التي تتأثر بها الدول الكبرى حيث الاقتصاديات العربية مستهلكة للمنتجات الغربية ولغياب الشراكات الحقيقية ولوجود الاحتياطيات النقدية الضخمة.بل فرصة النمو اكبر لاقتصاد المملكة وتركيا ومصر. موضحاً أن الجميع يتحدث عن الإضرار دون النظر إلى الفوائد الناجمة عن الأزمة المالية.

طلال أبوغزالة أثناء المؤتمر الصحفي أمس (تصوير: عبدالله الطمع)